

الشرق الأوسط بين خيار صعب وآخر أصعب

كتبه وضاح خنفر | 29 يوليو، 2013



الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر بداية الشهر الحالي والاعتداءات الدموية التي ترتكبها قوات الجيش والشرطة ضد المؤيدين للشرعية ستشكل مفصلاً مهماً في التاريخ السياسي والمسار الفكري في الشرق الأوسط بأكمله، ذلك أن تأثيرها سيتعدى الحالة المصرية ليشمل المنطقة بأسرها، وسيتجاوز دائرة التدافع السياسي ليشمل التيارات الفكرية والأيدلوجية المستقبلية لأبناء المنطقة، مما يجعل الانقلاب ونتائجه لحظة فارقة بين الاستمرار في خيار التحول العسير نحو الديمقراطية، أو ركوب مسار أدهى وأمر، عنوانه العنف الشامل ومنهجه الفوضى العابرة للحدود.

عانت شعوب العالم العربي منذ استقلالها عن الاستعمار الغربي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي عقوداً عجافاً من الديكتاتورية والتسلط وغياب الكرامة الإنسانية، واستطاعت الدولة القطرية العربية أن تبرر عسفها وجورها بتبريرات مختلفة، بعضها قومي مثل ذريعة مواجهة إسرائيل والمناداة بتحرير فلسطين، وبعضها وطني متعلق بزعم الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولقد سمحت الأجواء الدولية لهذه الأنظمة في المضي قدماً في سياساتها التسلطية، مرة بسبب توازنات الحرب الباردة، وتارة أخرى بسبب تفضيل القوى الغربية للتعامل مع أنظمة ديكتاتورية مؤثرة الإستقرار على الحرية، فعاش العالم العربي تحت أنظمة تسلطية معظمها ذو خلفية عسكرية، استخدمت القمع والتعذيب والإقصاء منهجاً مألوفاً في الحكم، وتحالفت مراكز السلطة هذه مع مراكز المصالح المالية

مستفيدة من غياب الشفافية والمحاسبة، فتولد مفهوم الدولة العميقة، الناشبة في كافة المرافق العامة والمتحكمة في مجالات العمل السياسي والنشاط المجتمعي.

جاء الربيع العربي الذي انطلق في نهاية ٢٠١٠ على أيدي جيل شاب متعلم متواصل مع العالم يتحلى بمخيال سياسي رحب، استفاد من ثورة التواصل الاجتماعي، ووظف وسائل جديدة في نشر الوعي وفي التشبيك بين الناشطين، وفوجئت الدولة العميقة بأنماط في التعبير واستراتيجيات في التغيير لم تعهدها من قبل، فانهارت الأنظمة الهرمة في تونس ومصر في فترات قياسية، وبدأت مسيرة التحول نحو المؤسسات الديمقراطية، فجرت انتخابات لهيئات تأسيسية، وتشكيلات انتقالية، وانطلقت مسيرة تدافع للسلطة في مختلف هذه الدول، وبالطبع كانت تلك المسيرة صعبة ومتعبة، فالقوى السياسية المختلفة كانت محجوبة عن المشاركة السياسية لعقود طويلة، وكان عليها أن تتحاور فيما بينها للوصول إلى عقد سياسي مجتمعي، يؤسس لمستقبل من الحرية والكرامة والتعايش السياسي السلمي.

في هذه الأثناء كانت الدولة العميقة، في مصر على وجه الخصوص، متمثلة في المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها الجيش والأمن والقضاء، ومتحالفة مع مراكز المال ورجال الأعمال، قد بدأت بالتعافي، فالتغيير الذي أحدثه الربيع العربي لم يكن ثورة على غرار الثورة الفرنسية أو الإيرانية، إذ لم يقتلع الجذور الموغلة في أعماق الدولة، بل كان تغييرا ناعما، اكتفى بتغيير قمة الهرم، واستبداله بقيادات جديدة منتخبة ولكنها قليلة الخبرة، فاستطاعت قوى الدولة العميقة بعد فترة من الإضطراب أن تلتقط أنفاسها، وأن تشوه التحول الديمقراطي وتقدمه للجماهير على أنه فشل ذريع، لا سيما في الخدمات الأساسية التي تمس ضرورات حياة المواطن العادي، وساندها في ذلك إعلام دعائي شحن الجمهور بمشاعر غرائزية استئصالية، وكانت النتيجة انقلابا عسكريا بغطاء سياسي رقيق، ودعم من قطاعات شعبية غاضبة من تردي الخدمات متعبة من الأزمات ومشحونة بجرعات مركزة من التضليل الإعلامي، إنقلاب وافق هوى ومصالحة من دول إقليمية متضررة من الربيع العربي، وأخرى دولية تواطأت بالصمت أو بعبارات مترددة خجولة.

أما على مستوى الفكر والمنهج، فيعد الإسلام السياسي الإصلاحي أبرز المستفيدين من الربيع العربي، فقد استطاع خلال الأعوام الثلاثة الماضية أن يكسب على مستوى المنهج والنظرية، إذ أن التيار الإسلامي في تفاعله مع قضية تغيير الأنظمة السلطوية كان قد انقسم خلال أواسط القرن الماضي إلى منهجين، الأول يرى ضرورة الإصلاح السلمي المتدرج للواقع السياسي، والثاني يرى أن التغيير ينبغي أن يكون جذريا، ولا يتم إلا بالمواجهة الحاسمة وباستخدام القوة، وبينما انحازت جماعة الإخوان المسلمين في المجلد للخيار الأول، مؤثرة المشاركة في العملية السياسية في كثير من الدول العربية، مؤسسة بذلك لما نسميه بالإسلام السياسي، انحازت جماعات أخرى للخيار الثاني، أي التغيير الجذري للأنظمة، لتؤسس الحركات الجهادية المسلحة، والتي كان من نتائجها تنظيم القاعدة.

جاء الربيع العربي ليثبت أن التغيير السلمي ممكن، ويعزز بذلك رؤية الإسلام السياسي، ويحسم الجدل حول موقف تيار الإسلام السياسي من الديمقراطية، وتعدى تأثير ذلك الإخوان المسلمين ليشمل تيارات سلفية كانت متشككة تاريخيا في المسار الديمقراطي، فتأسست أحزاب سياسية ذات

خلفية سلفية في تونس ومصر واليمن وليبيا، وهو ما أضعف حجة التيارات الجهادية، ودفع زعيمها أيمن الظواهري إلى مهاجمة التحول الديمقراطي والسائرين في ركابه، وانتقد حركات الإسلام السياسي زاعما أنها تسير في خديعة كبرى لن تقودها إلا نحو الخسارة المحققة. واليوم يتسم أيمن الظواهري وهو يرى الانقلاب على الشرعية الدستورية في مصر، ولسان حاله يقول : ألم أقل لكم؟

وبينما يتابع الجمهور العربي العنف الدموي للجيش والأمن ضد المتظاهرين السلميين المؤيدين للشرعية في مصر، الدولة العربية الأكبر ثقلا والأهم استراتيجيا، ويتابع خذلان المجتمع الدولي للمسيرة الديمقراطية، المتمثل في التصريحات البائسة للإدارة الأمريكية حيال ما إذا كان ما حدث انقلابا أم لا، وتصريحات باهتة من دول غربية أخرى تساوي بين الضحية والجلاد، يشعر كثير من أبناء العالم العربي الغاضبون أنهم قد خُدعوا حقا، وهو شعور خطير، يمكن أن ينحرف بمسار الأحداث صوب عنف وفوضى كاملة، ذلك أن نتيجة ما يحدث اليوم في مصر إن لم يتم تداركه فلن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، أي إلى نظام تسلطي مستقر، تتوطد له الأمور كما استقرت لنظام بن علي في تونس ونظام مبارك في مصر، فالواقع العربي اليوم قد تغير إلى غير رجعة، فعلى المستوى المعرفي وتجربة الشعوب أحدثت الأعوام الثلاثة الماضية تغييرا جذريا في عقول الجماهير العربية، وفي مهاراتها العملية، وأدواتها في التفاعل والتعبير، وليس من الممكن الخضوع لدولة أمنية مرة أخرى، أما على مستوى المؤمنين بخيار الثورة المسلحة والعنف فالمنطقة مهياة لتزويدهم بما يحتاجون إليه، فاستمرار الثورة المسلحة في سوريا والصدمات الطائفية في العراق والتوتر الأمني بلبنان بالإضافة إلى الأزمات الأمنية في السودان والصومال ووفرة السلاح في ليبيا ومصر، ستمثل فرصة مثالية لتأسيس ميدان واسع من الفوضى والعنف العابر للحدود.

إذن فنحن اليوم أمام خيارين اثنين، إما أن نستعيد مسار التغيير الديمقراطي في مصر بجرأة وحزم، ونضع حدا للدولة العميقة ومحاولاتها المتكررة للعودة، وما يتطلبه ذلك من شراكة سياسية بين القوى المختلفة تستعيد الثقة في التغيير السلمي، وإما أن نسلم أوطاننا ومستقبل أجيالنا لفوضى عارمة، وصراعات دموية، لن يعرف القاتل فيها لم قُتل، ولا المقتول لم قُتل، هذه الفوضى لن ستؤثر بالضرورة على كل دول المنطقة من دون استثناء، وسيتعدى أثرها على الجوار الأوروبي وعلى المصالح الأمريكية، وعندها سيبدو الحديث عن مصطلحات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحسن الجوار وحقوق الأقليات ترفا مثاليا أو قولا مستهجنا.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/123>